بين ارتكابات أميركا وفشل كييف.. أوكرانيا الى أين؟

شارل ابي نادر
موقع العهد الإخباري

ربما تأخرت موسكو في ابداء انتقاد صريح لعدم انسانية واشنطن، وذلك على خلفية إعلان البيت الأبيض مؤخرًا عن حزمة جديدة من المساعدات العسكرية لأوكرانيا. تتضمن هذه المساعدات صواريخ هيمارس وجافلين، ودبابات أبرامز، وأنظمة أسلحة أخرى أبرزها قذائف تحتوي على اليورانيوم المنضب عيار ١٢٠ ملم، تطلق من دبابات أبرامز. جاء ذلك بعد أسابيع من النقاش داخل دوائر البيت الأبيض والكونغرس حول كيفية تجهيز دبابات أبرامز التي تقدمها الولايات المتحدة لكييف، لتكون فعالة ضد الدبابات الروسية. والنقطة الملفتة في هذا السياق، هي أن وزارة الحرب الأميركية أبدت ثقتها بأنّ القوات الأوكرانية ستستخدم قذائف اليورانيوم المنضب "بنحو مسؤول". في الواقع، الكلام عن عدم انسانية واشنطن ليس شيئًا جديدًا أو طارئًا على الساحة الدولية، إذ طالما كانت مصالح واشنطن فوق كل الاعتبارات القانونية والإنسانية، وحروبها على الدول والشعوب دائمًا كانت تتجاوز القانون الدولي وحقوق الإنسان. وقمة الخداع والخبث، هي أن تصح وزارة دفاعها بأنها على ثقة بأن القوات الأوكرانية ستستخدم قذائف اليورانيوم المنضب بنحو مسؤول، في الوقت الذي تبدأ عدم مسؤوليتها بالأساس من ضمن استراتيجية دعمها لكييف بالأسلحة والذخائر، من خلال تجاوزها للقوانين الدولية وخاصة لقانون الحرب بشكل فاضح، على الأقل في نقطتين:

أولًا: عندما منحت كييف قنابل عنقودية محرمة دوليًا يمتد خطرها في المستقبل، مع وجود صعوبة كبيرة ورغم أكثر التقنيات العالمية تطورًا في انتزاعها وتنظيف المساحات التي تستهدف بهذا النوع من القنابل، مبررة (ضمن دوائرها فقط وليس للخارج طبعا) لجوءها الى هذا الخيار غير الإنساني وغير القانوني، بحاجة كييف والميدان في أوكرانيا إلى سلاح فعال وقادر على خلق أفضلية ميدانية، على الأقل يوازن التفوق الروسي الذي فرضته وحدات موسكو بمواجهة هجوم كييف المضاد، والذي أعطاه الأطلسي كل الامكانيات المتوفرة دون طائل.

ثانيًا: في منح كييف مؤخرًا قذائف حساسة وخطيرة تحتوي اليورانيوم المنضب، والذي يسبب تلوثًا إشعاعيًا ومعدنيًا طويل المدى، ويسبب استخدامه ضررًا بالصحة، كونه سلاحًا سامًا ومشعًا، فضلًا عن أنّه يحول المناطق الملوثة به إلى مناطق غير صالحة للعيش، ولجوء واشنطن لذلك، أوضحته السفارة الروسية في واشنطن عبر منشورها على "تليغرام": "بأنّ القرار الأميركي دليل واضح على عدم الإنسانية وأن واشنطن مهووسة بفكرة إنزال هزيمة استراتيجية بروسيا، ومستعدة للقتال ليس فقط حتى آخر أوكراني لكن أيضًا للقضاء على أجيال المستقبل"، مضيفة أنّ "الولايات المتحدة تنقل عمدًا أسلحة ذات تأثيرات عشوائية وهي على دراية تامة بالعواقب، حيث انفجار مثل هذه الذخائر يؤدي إلى تشكّل سحابة مشعّة متحركة".

من هنا، يبقى البحث الواقعي ليس في عدم انسانية واشنطن في مقاربتها لكافة الملفات التي تخوضها أو تخلقها حول العالم، بل إن البحث الواقعي هو في محاولة إظهار أهداف واشنطن من هذه القدرات العسكرية التي تدعم بها كييف بطريقة "السيل الذي لا ينقطع"، متخطية بذلك كل الصعوبات والضغوط الداخلية والمالية والتشريعية التي تتعرض لها من دوائرها ومن إعلامها ومن معارضي انخراطها غير الطبيعي في هذه الحرب، ولتكون الأسئلة الأساسية هي:

- ما هي إمكانيات الذخائر والأسلحة التي ستشملها هذه المساعدة العسكرية الأميركية لكييف؟
- كيف يمكن أن تؤثر هذه الأسلحة على طبيعة المعركة الحالية في أوكرانيا؟
- ما هي الإستراتيجية الأطلسية المرتقبة أو التي يخطط لها الناتو في الميدان الأوكراني؟
- إلى متى تستطيع واشنطن والغرب الأطلسي متابعة هذه الاستراتيجية على هذا المستوى؟

أولًا: بحسب وزارة الحرب الأميركية فإن المساعدات الأخيرة لكييف تتضمن معدات لدعم أنظمة الدفاع الجوي الأوكرانية، وذخيرة إضافية لأنظمة صواريخ هيمارس، وقذائف مدفعية عيار ١٥٥ ملم و١٠٥ ملم، وأنظمة وقذائف هاون عيار ٨١ ملم، وذخائر تحتوي على اليورانيوم المنضب عيار ١٢٠ ملم مضادة للدروع تطلق من دبابات أبرامز، كما ستتضمن أنظمة صواريخ جافلين وتاو المضادة للدروع، وأكثر من ٣ ملايين من ذخيرة من الأسلحة الصغيرة، وأنظمة الملاحة الجوية التكتيكية، وأنظمة اتصالات تكتيكية، وذخائر لإزالة العوائق، وقطع للغيار والصيانة، بحسب بيان وزارة الحرب الأميركية.

بمراجعة تفصيلية لهذه الأسلحة والذخائر، نلاحظ أنها تقريبًا نفس أنواع الأسلحة التي مُنحت للوحدات الأوكرانية في بداية العملية الروسية في أوكرانيا، في شباط من العام ٢٠٢٢، وخاصة لناحية كثرة الأنواع والنماذج المتعددة من المضاد للدروع، ومن أنظمة الدفاع الجوي أيضًا، بالإضافة لمنظومة هيمارس الصاروخية، وكأنه مؤشر على أن دور هذه الأسلحة هو دفاعي أكثر منه هجوميًا، مع مؤشر آخر لتأكيد أن المناورة الأوكرانية المقبلة هي دفاعية وليست هجومية، هو لجوء البنتاغون إلى الأسلحة المحرّمة دوليًا (اليورانيوم المنضب والقنابل العنقودية) والتي مبدأ عملها هو دفاعي محض، حيث لا يطلق عادة أي جيش قذائف فيها يورانيوم منضب وقنابل عنقودية على مساحات ينوي لاحقًا الهجوم والسيطرة عليها، أو حتى استعادتها بحسب تعابير ومفردات هدف الهجوم المضاد الأوكراني الأطلسي.

ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه، هو إلى متى تبقى واشنطن والغرب الأطلسي قادرين على متابعة هذه الاستراتيجية على هذا المستوى؟

أصبح من الواضح للجميع، سواء في الشرق أو الغرب، في روسيا أو أوكرانيا، أن هناك استحالة لهزيمة روسيا في أوكرانيا أو فرض سيطرة أطلسية عليها. إن استنزاف روسيا، حتى لو كانت تعتبر هدفًا أساسيًا لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، سيسبقه وقد سبقه حاليًا استنزاف أوكرانيا بداية، واستنزاف "الناتو" والغرب الأطلسي أيضًا، وفقدان الأخير للخيارات الممكنة التي أصبحت ضيقة جدًا، ودفعته للجنوح نحو استعمال أسلحة محرّمة دوليًا، هي خير دليل على عقم هذه المواجهة الغربية لروسيا. الحل السياسي يبقى السبيل الوحيد لإنهاء هذا الصراع، مع إقرار الغرب بأهمية التوصل إلى تسوية تحفظ الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعبين الروسي والأوكراني، وتقديم ضمانات أمنية واستراتيجية فعلية وحقيقية لكل الأطراف المشاركة في هذه الحرب.

أصبح من الواضح للجميع، سواء في الشرق أو الغرب، في روسيا أو أوكرانيا، أن هناك استحالة لهزيمة روسيا في أوكرانيا أو فرض سيطرة أطلسية عليها

ثوابت معادلة الضفة لعام ٢٠٢٣

أيمن الرفاتي
كاتب ومحلل سياسي

لقد فرضت التطورات، التي جرت خلال العام الحالي، على التفكير الإسرائيلي عدداً من المعضلات المعقدة التي تمسّ أسس الأمن والدولة. فلأول مرة يجد كيان الاحتلال نفسه عاجز عن فعل ميداني أو سياسي يؤدي إلى تغيير استراتيجي، وبات يدرك أن استخدام القوة، بل حتى القوة المفرطة، لن يؤدي إلى تغيير المعادلات أو تراجع عمل المقاومة في الضفة الغربية. وترسّخ في تفكير المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أنه لا يوجد حل فعلي يمكنه وقف العمليات في الضفة، فلا نشر قوات كبيرة من الجيش، ولا تنفيذ عمليات اغتيال واعتقال يومياً، ولا تقوية السلطة الفلسطينية للقيام بالدور الأمني، يمكن أن تؤدي إلى تهدئة الأوضاع. ولهذا، تدرك المؤسسة الأمنية أنه مع بزوغ شمس جيل فلسطيني جديد، فإن العودة إلى عام ٢٠١٢، الذي ذكر فيه تقرير للشاباك أنه لا يوجد أي مطلوب أو مطارَد من "إسرائيل" في الضفة الغربية، ولّى.

أمّا اليوم، في ظل تطورات الضفة المحتلة، فلم تعد هذه السياسة ناجعة بعد أن تكيّف المقاومون مع الإجراءات والسياسات الأمنية الإسرائيلية ضد المقاومة، وبات منفذو العمليات غير معروفين لدى الأمن الإسرائيلي.

وخلال العام الحالي، ٢٠٢٣، عادت نِسَب المطلوبين لجيش الاحتلال في الضفة إلى الارتفاع، بصورة غير مسبوقة، سوى في بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ليبلغ عدد المطلوبين أكثر من ٢٠٠ مقاوم مسلح في مناطق متعدّدة من الضفة المحتلة، إلى جانب مئات آخرين غير معروفين.

وفي ضوء هذه المتغيرات، فإنّ كيان الاحتلال اليوم أمام عدد من الثوابت في الضفة الغربية المحتلة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- لا يوجد حل فعلي يمكنه وقف العمليات في الضفة، فكل الأدوات تمّ تجريبها، عبر مستوياتها المتعددة، الهادئة والصاخبة، وباءت جميعها بالفشل، ولا تزال الحالة الأمنية المتصاعدة في الضفة هي العنوان اليوم على طاولة صانع القرار في "دولة" الاحتلال.
- العمل المقاوم في الضفة الغربية بات مُوجَّهاً، كما أنه قادر على تنفيذ الضربات في الوقت والزمان اللذين تريدهما القيادة السياسية للمقاومة، وهو كذلك مبادر على رغم قلة الإمكانات، ويخوض معركة استنزاف في مواجهة المشروع الاستيطاني الضخم. والفارق هذه المرة أنَّ لديه داعمين متعددين، سواءٌ في الضفة نفسها، أو من قطاع غزة ومن لبنان ومحور المقاومة. وهذا الأمر، في حد ذاته، يمثّل ضامناً لاستمرار هذه المقاومة.
- المواجهة باتت أخطر من أي وقت سابق، ومستويات ردود فعل المقاومة الفلسطينية باتت أكثر تأثيراً وتنسيقاً، على نحو يؤلم حكومة الاحتلال والمستوطنين.
- حصر الرد الإسرائيلي على ما يجري في الضفة داخل حدودها الجغرافية يُمثّل معضلة وعجزاً في الخيارات أمام المستويات السياسية والعسكرية والأمنية، فخيارات تصدير الأزمة الأمنية المتصاعدة في الضفة تتقلص، بصورة كبيرة، وبات الرأي مفاده أن محاولة تصدير الأزمة إلى منطقة أخرى تمثل مغامرة خطيرة جداً ستُدخل ملايين الإسرائيليين والجبهة الداخلية في خطر محدق.
- محاولات الرد في جبهات أخرى، أو تنفيذ عمليات اغتيال لشخصيات قيادية من المقاومة في الخارج، سيقود، بطبيعة الحال، إلى سيناريوهات قاسية وخطيرة جداً قد تشمل الحرب المفتوحة، أو الحرب متعددة الجبهات.
- تكرار سيناريو التفرد بفصيل فلسطيني بعينه غير مضمون هذه المرة، كما أنه لن يؤدي إلى أي حلول بشأن الضفة، وخصوصاً بعد أن أعلنت حركة "حماس" عملها العسكري في الضفة، بصورة صريحة وعلى نحو واضح.
- واقع المقاومة الفلسطينية اليوم تغيّر بصورة كبيرة، وعقّد إمكان فرض معادلات جديدة. فمثلاً، إن محاولة العودة إلى سياسة الاغتيالات، كما حدث في بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حينما رسّخ الاحتلال مفهوم مقابلة العمليات التفجيرية في المدن المحتلة باغتيال شخصيات قيادية كبيرة في المقاومة، لم تَعُد خياراً مُجدياً، وباتت الحسابات اليوم معقدة جداً، لأن تبعات هذا الأمر قد تكون أكبر من مجرد صنع معادلة جديدة.

ترسّخ في تفكير المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أنه لا يوجد حل فعلي يمكنه وقف العمليات في الضفة، كما يمكن أن يؤدي إلى تهدئة الأوضاع

التحليل الإخباري

قمة مجموعة العشرين.. عندما يكون غياب الصين هو الأكثر حضورًا

زينب عقيل
كاتبة ومحللة سياسية

في قمم العالم، يكون الغياب أحيانًا هو أفضل طريقة للزعماء لتوصيل الرسائل، بدلًا من إملائها مباشرةً، وهو أفضل طريقة لجذب الانتباه. الغياب المتوقع للزعيم الصيني شي جين بينغ عن المنتدى الأول للتعاون الاقتصادي الدولي، هو سابقة تاريخية في ظلّ صمت مطبق عن السبب. والزعيم الروسي فلاديمير بوتين سيتغيّب، وغيابه سيحرم الحاضرين في مجموعة العشرين من فرصة مناشدته لإنهاء حرب أوكرانيا والضغط عليه لإعادة التفكير بإتفاق الحبوب.

الواقع أن أهمية تجمّع مثل مجموعة العشرين، يكمن حقًا في الحضور الشخصي لرؤساء الدول والحكومات، مقارنة بتجمعات صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي على سبيل المثال، والتي لديها بيروقراطيات ضخمة تعمل بغض النظر عن أي شيء، و"العمل الحقيقي في تجمع متعدد الأطراف مثل مجموعة العشرين هو في الاجتماعات الثنائية والخاصة"، يقول بروس جونز، وهو الآن محلل للشؤون الخارجية في معهد بروكينغز. "إنه المكان الذي يتم فيه إبرام الصفقات الحقيقية. ولا يمكنك فعل ذلك إذا لم تكن هناك".

والحقيقة أن رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ الذي سيمثل الصين الشيوعية، وسيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي، ليسا هما الشخصان اللذان سيجذبان الانتباه في هذه القمة التي تعقد في نيودلهي. يقول مسؤولون أمريكيون في أحاديث خاصة إن لافروف لا يتمتع بسلطة فعلية تذكر في النظام الروسي، لكنّ بوتين "يعرف أنه شخصية مفيدة للهرولة على المسرح العالمي، وسواء أعجبهم أم لا، فإن لافروف دبلوماسي ماهر". ومن المرجح أن يحاول لافروف عرقلة أي محاولة لصياغة بيان رسمي لمجموعة العشرين يدين الكرملين بسبب الحرب على أوكرانيا.

بالنسبة لهيئة تأسست لإيجاد توافق في الآراء بين أقوى دول العالم، فإن غياب العملاق الاقتصادي الصيني من شأنه أن يهزّ مكانتها كمنتدى قيادي عالمي بارز. خاصةً أنه ثمة الكثير من التصدعات بين الأعضاء. وبعد أشهر من الجهود الفاشلة التي بذلتها المنتديات الوزارية المتعددة للمجموعة للتوصل إلى استنتاجات مشتركة بشأن موضوعات تتراوح من الرعاية الصحية إلى تغير المناخ، بسبب الخلافات حول الحرب في أوكرانيا وتقاسم الأعباء بين الدول الغنية والنامية. وبعض المراقبين من الهند مقتنعون بأن الصين تريد إفشال القمة خاصة في ظلّ الاحتكاكات الحاصلة على الحدود المتنازع عليها.

الرئيس بوتين، مثله مثل غيره من زعماء العالم، يتخطى أحيانًا التجمعات العالمية الكبرى. لكن بدون وجود بوتين نفسه هناك، قد تضطر الدول القلقة بشأن إمداداتها الغذائية إلى النظر إلى ما بعد نهاية هذا الأسبوع بحثا عن حل. خاصة أنّ بوتين سيكون مشغولًا في هذا الوقت إذ يستضيف المنتدى الاقتصادي الشرقي، الذي يبدأ يوم الأحد في فلاديفوستوك. والذي يمكن أن يكون مكانا لعقد اجتماع بينه وبين الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، الذي تزعم الولايات المتحدة أنه يريد تزويد روسيا بالأسلحة لحرب أوكرانيا.